

لماذا تفتك الأسلحة «غير الفتاكة» بالمتظاهرين حول العالم

نيقوسيا - غالبا ما تستخدم شرطة مكافحة الشغب من بيروت وبغداد وصولاً إلى هونغ كونغ ومينسك ما يسمى بالأسلحة «غير الفتاكة» للسيطرة على الحشود خلال الاحتجاجات، لكن لم يستمر سقوط قتلى في صفوف المتظاهرين وإصابة بعضهم بتشوهات جراء هذه الأسلحة؟ ومع تزايد المنظمات الحقوقية ناقوس العالم، دقت المنظمات الحقوقية ناقوس الخطر حول استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وبنادق الخردق وغيرها من الأسلحة التي تنتج عنها إصابات خطيرة تؤدي أحياناً إلى الوفاة.

وتعتبر هذه الأسلحة بمثابة بديل عن الذخيرة الحية بالنسبة إلى عناصر الشرطة حين يهاجمهم المتظاهرون أو يقذفونهم بالحجارة والزجاجات وقنابل المولوتوف الحارقة والألعاب النارية أو يحاولون إغماعهم بأشعة الليزر. لكن الاستخدام المفرط والخبيث لهذه الأسلحة، ليس فقط في الدول والأنظمة الاستبدادية، أعطى منذ فترة طويلة أدوات السيطرة هذه توصيفا رسميا هو «الأسلحة الأقل فتكا».

وتتضمن ترسانة هذه الأسلحة والأدوات الهراوات والدروع والأصناد والمواد الكيميائية المسببة لالتهابات وأجهزة الصدمات الكهربائية والرصاص المطاطي والقنابل الصوتية وخرطوم المياه وأجهزة صوت مرتفعة جدا.

الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وبنادق الخردق وغيرها من الأسلحة تنتج عنها إصابات خطيرة تؤدي أحيانا إلى الوفاة

وأورد تقرير لمنظمة العفو الدولية أن قوات الشرطة «تملك مجموعة واسعة من الأسلحة والأدوات التي رغم أنها تسمى أقل فتكا إلا أنها تتسبب بجروح خطيرة أو حتى الموت».

وقال المتحدث في المنظمة مارك مارتينيسكي في تقرير عام 2015 حول الموضوع «بعض الأدوات التي فحصناها توازي ما يستخدم في غرف التعذيب ويجب حظرها تماما».

وفي العراق الذي شهد موجة احتجاجات واسعة مناهضة للحكومة بدأت العام الماضي، قتل العشرات من المتظاهرين بقنابل الغاز المسيل للدموع التي أطلقت عليهم مباشرة.

فصدمات القنابل القوية على العيون والرؤوس والصدر تسببت بمقتلهم لأن القوات الأمنية أطلقتها من مسافات قريبة وبمسارات مباشرة وليس إلى الأعلى كما يفترض. ووثقت منظمة العفو الدولية أن العديد من هذه الوفيات نتجت عن قنابل غاز مسيل للدموع وأخرى دخانية مصنعة على غرار القنابل العسكرية مصدرها صربيا وإيران، وهي تكون أثقل بنحو 10 أضعاف مقارنة بالقنابل العادية.

وقالت لين ملوف، مديرة أبحاث الشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية «في حالات متعددة، اخترقت القنابل جماجم الضحايا، ما أدى إلى جروح مروعة أو إلى حدوث الموت» ووردت منظمة هيومن رايتس ووتش إصابات



استخدام مفرط للقوة

بليلة مشابهة في التظاهرات التي هزت العاصمة اللبنانية بيروت بعد انفجار مرقا المدينة في الـ 4 من أغسطس الذي أدى إلى هدم بعض أحيائها ومقتل 181 شخصا.

وقالت المنظمة إنها لاحظت «قوات أمنية تطلق قنابل مسيلة للدموع مباشرة على رؤوس المتظاهرين في انتهاك للمعايير الدولية، ما أدى إلى إصابة البعض بجروح بليغة».

كما كان رجال الأمن يضربون المتظاهرين بالهراوات و«يطلقون الرصاص المطاطي والخردق بشكل عشوائي»، وفق منشور في مدونة للمنظمة.

وأضافت أنها «راقبت الاحتجاجات السلمية إلى حد كبير في الـ 8 من أغسطس، حيث تم إطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والخردق على الحشود بشكل عشوائي».

وسجلت في أماكن أخرى وفيات جراء الرصاص المطاطي الذي يعود استخدامه للمرة الأولى إلى الجيش البريطاني في إيرلندا الشمالية قبل خمسين عاما.

وقد متظاهرون أعينهم في تظاهرات السمرات الصفر الفرنسية، والاحتجاجات الفلسطينية المناهضة للاحتلال الإسرائيلي، وكذلك في الاضطرابات التي أعقبت مقتل جورج فلويد في الولايات المتحدة.

فقوة هذه الذخيرة المصممة لتصلدم بالأرض وتنعكس على أرجل المتظاهرين قادرة على تحطيم العظم وتمزيق الأوعية الدموية والتسبب بنزيف داخلي للمصاب عندما تطلق بشكل مباشر.

الجراح اللبناني وزير الصحة السابق محمد جواد خليفة ذكر في تغريدة أن مستشفى واحدا في بيروت أجرى سبع عمليات لمتظاهرين أصيبوا في أعينهم إضافة إلى معالجة «طحال منفجر بالطن» بعد ليلة من التظاهرات هذا الشهر.

وقالت منظمة العفو الدولية إن استخدام القوات الأمنية العشوائي للعديد من هذه القذائف «ليس شرعيا»، وحذرت على حظر الرصاص المعدني المغلف بالمطاط. وأشارت المنظمة إلى أن الغاز المسيل للدموع يصبح مؤذنا جدا عند إطلاقه بكميات كبيرة، أو في أماكن مغلقة أو عندما يغير الذعر بين الأشخاص ويؤدي إلى تدافع.

وبينما يتعافى معظم الأشخاص من آثار الغاز المسيل للدموع التي تشمل حروق الجلد وتدفق الدموع وصعوبة التنفس، إلا أن الأطفال والحوامل ومرضى الربو وكبار السن معرضون لخطر أكبر بكثير. وتشجع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة حول استخدام القوة والأسلحة الدول على تطوير أسلحة أقل فتكا لإفصاح المجال أمام استخدام «تدريجي» للقوة.

كما أقرت منظمة العفو الدولية بأن الأسلحة الأقل فتكا يمكن أن تقلل من خطر الموت أو الإصابة من جميع الجوانب عند استخدامها بشكل مسؤول من قبل قوات أمنية «مدرية بشكل جيد».

لكنها حذرت من أنه في الكثير من البلدان «يرتكب مسؤولو إنفاذ القانون مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان باستخدام مثل هذه المعدات، بينها التعذيب والمعاملة السيئة أثناء الاحتجاز، فضلا عن الاستخدام المفرط والتعسفي وغير الضروري للقوة ضد المتظاهرين».



استخدام مفرط للقوة



إنفاق عسكري على حساب الاقتصاد

تركيا تحطم بـ«نجاح وهمي» في الصناعات العسكرية

الافتقار إلى تكنولوجيا متقدمة يصعب على أنقرة طريق المنافسة الدولية

دون طيار وبناء السفن والإلكترونيات العسكرية والمركبات المدرعة تتقدم بشكل كبير في تركيا. حيث وجدت عملاء أجانب لهذه الأنظمة بسبب المعايير التكنولوجية العالية والأسعار التنافسية.

أحلام الريادة في مجال الصناعات العسكرية ومنافسة كبار اللاعبين في هذه السوق لن تتحقق في ظل عجز تركيا عن الإنتاج

وتجد التقنيات التي أثبتت كفاءتها مكانتها في أسواق التصدير بسهولة، وخاصة في البلدان التي تتمتع بعلاقات سياسية ودية مع تركيا. وتعد قطر حليف تركيا الإقليمي من الأسواق المربحة والأكثر أهمية، بالإضافة إلى بعض دول شمال أفريقيا وأذربيجان وباكستان وجمهورية آسيا الوسطى مثل اندونيسيا وماليزيا.

ومع ذلك، شهدت الشركات التي تعتمد على التكنولوجيا الأجنبية باهظة الثمن تراجعاً في قدرتها التنافسية الدولية كما تعثر هذا البرامج التي تديرها الحكومة أو تم إيقافه تماماً. فقد سحب المستثمرون الأجانب سبعة مليارات دولار من سوق السندات الحكومية المحلية في تركيا في الأشهر الستة الأولى من السنة الحالية.

وبمعاني الاقتصاد من حالة ركود، وتواصل معدلات التضخم والبطالة ارتفاعها. ففي نهاية مايو 2020 بلغ عجز الميزانية 90.1 مليار ليرة. وفي سبتمبر من نفس السنة يُتوقع أن يبلغ هذا العجز 139 مليار ليرة. ولذلك يحذر الاقتصاديون من أن صورة الاقتصاد الكلي قد تزيد من الضغط على الحكومة مع سعيها إلى تمويل برامجها العسكرية.

وفيما يشهد الاقتصاد التركي المتعثر ارتفاعاً في حجم المديونية العامة، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة، تحاول الحكومة التركية من خلال سيطرتها على أكثر من 90 في المئة من وسائل الإعلام في البلاد، الإبقاء بأن هذا دولة غنية متطورة اقتصاديا وبأنها بلد الرفاهية والخدمات المميزة، في خطاب رسمي متفائل أقرب إلى الخيال، فيما يبذل الواقع التركي مختلفاً تماماً في ظل إنفاق عسكري على حساب الاقتصاد، إضافة إلى التمادي التركي في التورط في الأزمات الإقليمية دون اكتراث لمشاكل الداخل.

وفي خضم ذلك، يلاحظ المتابعون خطوات تقدم مشروع سفينة الهجوم البرمائية متعددة الأغراض «تي.سي.سي جي أناضول»، كما هو مخطط له، وهو برنامج رئيسي بالنسبة للبحرية التركية وبترخيص من الشركة الإسبانية نافانتيا للصناعات البحرية، لكن خبراء الصناعة يقولون إن بصمة أنقرة لا تزيد عن 60 في المئة فقط، وإنها نسخة من السفينة الحربية خوان كارلوس الأول.

كما تعتبر طائرات الهليكوبتر الهجومية «تي 129» النسخة التركية من بين الأمثلة الملموسة عن مدى تأثير السياسة المتبعة من قبل أردوغان على خطط التصنيع العسكري، وهذا النموذج الذي كان يفترض أن يرى النور مستوحى من طائرة «تي 129» التي بنتها شركة أغستوستولاند الإيطالية البريطانية. ولذلك، كان إنتاج «تي 129» يتطلب ترخيصاً من الشركة الأجنبية الأم، وهو ما لم يحصل، فقد تعطلت صفقة تصدير تركية بقيمة 1.5 مليار دولار مع باكستان لتمثل في أسطول يشمل 30 طائرة مروحية من هذا الطراز منذ فترة طويلة حيث تنتظر تراخيص التصدير من الولايات المتحدة بما أنها تعمل بمحرك أميركي.

تاريخ من الانتكاسات

خلال العقد الماضي، لم تنتج الصناعة المحلية في تركيا في الوصول إلى حل وطني لسد الحاجة إلى أنظمة دفاع جوي وصواريخ بعيدة المدى. وبعد سنوات من الحيرة، وقعت البلاد صفقة بقيمة 2.5 مليار دولار للحصول على نظام «أس - 400» روسي الصنع. وردا على ذلك طردت الولايات المتحدة أنقرة من برنامج مقاتلات الهجوم المشترك «جوينت سترايك فايتر» متعدد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة والذي يشمل مشروع المقاتلة «اف 35».

وقال مصدر غربي في أنقرة لموقع ديفينس نيوز، وهو موقع أميركي متخصص في الدفاع والصناعات العسكرية، «سيكلف ذلك قدرات الصناعة التركية الحيوية، التي كان من الممكن أن تكسبها خلال دورة الإنتاج. كما يعني هذا خسارة دخل كبير للصناعة التركية». ويتفق المحللون المحليون والدوليون على أن تقنيات الطائرات

ارتفعت أعداد الشركات الصناعية الدفاعية التركية التي دخلت قائمة «ديفينس نيوز» الأميركية إلى سبع شركات بعد أن كانت خمساً خلال العام الماضي. وعلى الرغم من التقدم التركي في هذا المجال يستبعد خبراء عسكريون بلوغ أنقرة الريادة لافتقارها إلى تكنولوجيا محلية متقدمة ما يصعب عليها طريق المنافسة الدولية، إضافة إلى ما يشهده النظام التركي من انتقادات محلية لانتشغاله بالإنفاق وتمويل البرامج العسكرية فيما تسقط البلاد بين براثن أزمة اقتصادية خانقة.

ووفقاً للحكومة التركية، انخفض اعتماد البلاد بفضلها على أنظمة الدفاع الأجنبية من 80 إلى 30 في المئة. وأكد أردوغان هدفه في إنهاء الاعتماد على الأنظمة الأجنبية بحلول سنة 2023، وهي الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية. لكن مع كل ذلك الكلام والمؤشرات الإيجابية التي ترصدها الجهات العالمية المتخصصة، فإن بعض المراقبين يرون أن تركيا منتشية بحلام الريادة في مجال الصناعات العسكرية ومنافسة كبار اللاعبين في هذه السوق، وهذا لن يتحقق قريباً، وما يجعلها تخسر رهانها هو عدم قدرتها على الإنتاج.

ويشرح الكاتب التركي بورك بكديل في تقرير على موقع «ديفينس نيوز» حجم العقبات التي تحول دون تحقيق الصناعات الدفاعية التركية تقدماً حقيقياً، وعلى غرار ما تم رصده في السابق من شكوك في مصداقية ونجاعة العتاد العسكري التركي، يسلط بكديل الضوء على عدة نقاط، إذ يصعب مثلا تحديد نسبة المدخلات الأجنبية في النظم التي تصورها السلطات التركية على أنها أصلية أو أنظمة محلية بشكل كامل.

وهم الريادة

يعتبر الافتقار إلى تكنولوجيا متقدمة لتطوير المحركات أحد نقاط الضعف الرئيسية في الصناعة التركية، وعلى سبيل المثال، فإن أهم العوائق أمام تقدم أحد أكثر البرامج المحلية المرموقة في تركيا دبابة التاي، فعلى الرغم من عقد الإنتاج المتسلسل، يبقى التقدم بطيئاً بسبب عدم وجود حزمة طاقة المحرك وآلية النقل.

وبالمثل، يبدو برنامج تركيا المحلي الأكثر طموحاً والذي أطلق رسمياً في ديسمبر 2010، ويتمثل في تصميم وتطوير الطائرة المقاتلة «تاي تي.اف.إكس»، متوقفاً، حيث لم يجد المصنعون المحرك الضروري.

وأنقرة - يروج النظام التركي برئاسة رجب طيب أردوغان لتحقيق الصناعات العسكرية التركية تقدماً، ففي رواية أردوغان، ارتفع عدد برامج صناعة الدفاع التركية من 62 في سنة 2002 إلى 700 اليوم. ولا تعكس تصريحات أردوغان والأرقام التي يستند إليها غير أوامير تركية في قدرة بلاده على تعزيز نفوذها في المجال العسكري، فيما تشكو الصناعة العسكرية المحلية نقاط ضعف عدة أهمها الافتقار إلى التكنولوجيا المتقدمة.

تشير الأرقام المحلية إلى ارتفاع في عدد شركات الدفاع والفضاء من 56 إلى 1500. وكانت الحكومة تدير برامج بقيمة 5.5 مليار دولار في تلك الفترة. واليوم، أصبحت هذه القيمة في حدود 75 مليار دولار. كما ارتفع حجم مبيعات الصناعة المحلية من 1 إلى 10.8 مليار دولار وفتحت الصادرات من 248 مليون دولار إلى أكثر من 3 مليارات دولار.

ثم أصبحت الصورة تشمل شركتين تركيتين لم تكونا مدرجتين في قائمة مجلة «ديفينس نيوز» الأميركية التي تصنف أفضل 100 شركة عالمية في مجال الصناعات الدفاعية سنوياً في العام الماضي، وضاقتهما الخلة إلى قائمتها للسنة الحالية، مما يرفع عدد للشركات التركية المدرجة في القائمة إلى سبع.

وتتمثل هذه الشركات في أسلحان المتخصصة في الإلكترونيات العسكرية (المرتبة 48 في القائمة)، والشركة التركية لصناعات الفضاء (المرتبة 53)، وشركة «بي.إم.سي» التركية للصناعات العسكرية (المرتبة 89)، وشركة روكيتسان التركية للصناعات الدفاعية (المرتبة 91)، وشركة الهندسة وتجارة التكنولوجيا الدفاعية «أس. تي.أم» (المرتبة 92)، وشركة «اف.أن.أس. أس» للصناعات الدفاعية (الجديدة هذا العام في المرتبة 98)، وشركة «هافلسان» التركية للصناعات الإلكترونية الجوية (الجديدة هذا العام في المرتبة 99).

ومن بين الشركات السبع، تسيطر الحكومة على خمس شركات. وتوجد شركة «بي.إم.سي» شراكة تركية قطرية، وتبقى «اف.أن.أس.أس» مملوكة للقطاع الخاص. وقد اعتبر البعض هذه التطورات قصة نجاح بكل المقاييس.